الأمم المتحدة E/CN.3/2022/24

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 December 2021
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والخمسون

1-4 آذار/مارس 2022

البند 3 (ر) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات الاقتصاد غير النظامي

تقرير منظمة العمل الدولية عن إحصاءات الاقتصاد غير النظامي

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 224/2021 والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير منظمة العمل الدولية عن إحصاءات الاقتصاد غير النظامي. ويقدم التقرير موجزا للمعلومات الأساسية بشأن تنقيح المعايير الإحصائية المتعلقة بالطابع غير النظامي وعرضا للإطار الجديد المقترح الذي وضعه الفريق العامل التابع لمنظمة العمل الدولية المنشأ لهذا الغرض. ويشمل ذلك الخطوط العريضة للهيكل الجديد، الذي يتضمن استحداث المفهوم الأساسي للأنشطة الإنتاجية غير النظامية، فضلا عن المفهومين الشاملين المتمثلين في الاقتصاد غير النظامي والاقتصاد السوقي غير النظامي. فالإطار الجديد، الذي يمكن أن يشمل جميع الأنشطة الواقعة ضمن الحد الإنتاجي العام لنظام الحسابات القومية والتي يمكن اعتبارها غير نظامية، يوائم الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد غير النظامي مع نظام الحسابات القومية وكذلك مع القرار المتعلق بإحصاءات العمل والعمالة والاستغلال الناقص للعمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل. وتعرض الورقة اقتراحا باستحداث مفاهيم إحصائية داعمة جديدة تتعلق بالطابع غير النظامي، وكذلك تعاريف مفاهيمية وإجرائية محسنة للمفاهيم الإحصائية القائمة بالفعل.

واللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي: (أ) الإحاطة علما بوضع المعايير الجديدة؛ و (ب) تشجيع البلدان على دعم عمليات وضع مجموعة جديدة من المعايير للإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد غير النظامي لمناقشتها في المؤتمر الدولي الحادي والعشرين لخبراء إحصاءات العمل الذي سيعقد في عام 2023؛

* E/CN.3/2022/1.

21-17860 (A) 171221 100122

الرجاء إعادة استعمال الورق

و (ج) تقديم إرشادات بشأن اقتراح مواءمة الإطار الإحصائي الحالي بشأن الطابع غير النظامي مع الحد الإنتاجي العام لنظام الحسابات القومية؛ و (د) تقديم إرشادات بشأن الاقتراح الداعي إلى التوصية بإدراج الأنشطة الزراعية في نطاق القطاع غير النظامي.

تقرير منظمة العمل الدولية عن إحصاءات الاقتصاد غير النظامي

أولا - مقدمة

1 - أنشأت الأمم المتحدة فريق دلهي المعني بإحصاءات القطاع غير النظامي في عام 1997 بوصفه فريق المدينة لمعالجة مختلف المسائل المنهجية المتصلة بإحصاءات القطاع غير النظامي. وعقد فريق دلهي عدة اجتماعات، كان آخرها في تشرين الأول/أكتوبر 2017 تم بعدها إرسال تقرير كي تنظر فيه اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والأربعين المعقودة في آذار/مارس 2018. وقد أسهم عمل فريق دلهي إسهاما قويا في تحسين إطار الإحصاءات المتعلقة بالقطاع غير النظامي والعمالة غير النظامية.

2 - وفي الدورة الحادية والخمسين للجنة، المعقودة في عام 2020، تقرر حل فريق دلهي، لأنه أتمَّ ولايته، وتجنب الازدواجية في ضوء قرار المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل بإنشاء فريق عامل معني بتنقيح المعايير الإحصائية للطابع غير النظامي. وقد قام الفريق العامل، الذي تم تشكيله في عام 2019، بمجهود كبير حتى الآن من أجل وضع مجموعة جديدة من المعايير الإحصائية بشأن الاقتصاد غير النظامي. وستحل هذه المعايير بمجرد اعتمادها محل القرار المتعلق بالإحصاءات ذات الصلة بالعمالة في القطاع غير النظامي (المتخذ في عام 1993، في المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل)[(1)] والمبادئ التوجيهية (المعتمدة في عام 2003، في المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل)[(2)] بشأن وضع تعريف إحصائي للعمالة غير النظامية.

3 - ويبرز إدراج العمالة غير النظامية بوصفها المؤشر 8-3-1 في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أهمية قيام جميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى تنميتها، بتوفير بيانات بشأن الطابع غير النظامي. وهذا يشير إلى استمرار الأهمية الكبيرة لهذا المفهوم كجزء من تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

4 - وفي إطار التحضير للمؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل، أجري استعراض عالمي للممارسات القطرية لقياس القطاع غير النظامي والعمالة غير النظامية. وأبرز الاستعراض، الوارد وصفه في المرفق 1 من وثيقة المعلومات الأساسية المرفقة بهذا التقرير[(3)]، أن عددا متزايدا من البلدان يقيس هذه المفاهيم. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن هناك تقاربا عاما في المعايير الرئيسية التي تستخدمها البلدان لقياس القطاع غير النظامي والعمالة غير النظامية. وفي الوقت نفسه، تم تحديد فجوات هامة خلال الاستعراض، لا سيما فيما بين البلدان المرتفعة الدخل.

(1) يمكن الاطلاع عليه من الرابط www.ilo.org/global/statistics-and-databases/standards-and-guidelines/resolutions-adopted-by-international-conferences-of-labour-statisticians/lang--en/index.htm.

(2) يمكن الاطلاع عليها من الرابط www.ilo.org/global/statistics-and-databases/standards-and-guidelines/guidelines-adopted-by-international-conferences-of-labour-statisticians/WCMS_087622/lang--en/index.htm.

(3) يمكن الاطلاع عليه من الموقع الشبكي للجنة الإحصائية.

5 - وأجرت منظمة العمل الدولية أيضا تقييما للمعايير الإحصائية الحالية لتحديد المجالات الرئيسية التي يتعين تناولها في أية عملية تنقيح. وأبرز ذلك الحاجة إلى مواءمة المعايير الحالية مع قرار عام 2013 حول إحصاءات العمل والعمالة والاستغلال الناقص للعمل[4] وقرار عام 2018 حول الإحصاءات المتعلقة بعلاقات العمل[5]. وبالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على إدراج الأنشطة الزراعية في القطاع غير النظامي، فضلا عن وجود حاجة عامة إلى تعزيز التعاريف. وللاطلاع على لمحة عامة عن المسائل الرئيسية المحددة، انظر المرفق 2 من وثيقة المعلومات الأساسية المرفقة بهذا التقرير.

6 - واستنادا إلى استعراض الممارسات القطرية والقضايا والمشاكل المحددة الملازمة للإطار الإحصائي الحالي بشأن الطابع غير النظامي، بدأ الفريق العامل التابع لمنظمة العمل الدولية العمل على وضع مجموعة أشمل من المعايير الإحصائية التي ستعرض وتناقش خلال المؤتمر الدولي الحادي والعشرين لخبراء إحصاءات العمل الذي سيعقد في عام 2023. ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الهيكل المتوقع للإطار الجديد، والمفاهيم الجديدة التي يرجح أنها ستستحدث من أجل توضيح الإطار الإحصائي بشأن الاقتصاد غير النظامي، فضلا عن التغييرات الرئيسية المتوقعة من حيث النطاق والمفاهيم القائمة.

ثانياً - الفريق العامل

7 - شهد المؤتمر الدولي العشرون لخبراء إحصاءات العمل إجماعا قويا في عام 2018 على أن استعراض المعايير الإحصائية الحالية بشأن الطابع غير النظامي يشكل مسألة ذات أولوية. وبناء على ذلك، أنشأت منظمة العمل الدولية فريقا عاملا لوضع مجموعة متسقة من المعايير التي توفر التعاريف المفاهيمية والإجرائية للقياس الشامل للطابع غير النظامي على أن يتم عرض هذه المعايير ومناقشتها في المؤتمر الدولي الحادي والعشرين الذي سيعقد في عام 2023. وستستمد المعايير الجديدة من التعاريف والممارسات القطرية القائمة، وستتم مواءمتها مع أحدث المعايير الإحصائية لقياس العمل، مما يسهم في زيادة التغطية والمواءمة على الصعيد العالمي. وعقد الفريق العامل - المؤلف من أعضاء من مكاتب إحصائية وطنية ووزارات من أكثر من 40 دولة في جميع المناطق ومنظمات دولية وممثلين للعمال وأرباب العمل - اجتماعه الأول في عام 2019، وظل يجتمع سنويا منذ ذلك الحين. وقد أحرز الفريق بالفعل تقدما كبيرا، ونوقش أول مشروع لقرار جديد بشأن الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد غير النظامي خلال الاجتماع الثالث المعقود في عام 2021. ورغم أن الإطار الجديد ما زال قيد المناقشة ويحتاج إلى مزيد من التطوير، فقد عرض ونوقش في الاجتماعات وحلقات العمل التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. كما شكل الأساس لمذكرة توجيهية أصدرها فريق العمل المشترك المعني بالاقتصاد غير النظامي كجزء من برامج تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

(4) يمكن الاطلاع عليه من الرابط www.ilo.org/global/statistics-and-databases/standards-and-guidelines/resolutions-adopted-by-international-conferences-of-labour-statisticians/lang--ar/index.htm.

(5) يمكن الاطلاع عليه من الرابط www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/meetingdocument/wcms_647343.pdf.

ثالثا - نحو إطار شامل بشأن الاقتصاد غير النظامي

8 - يتمثل أحد الأهداف الهامة لتنقيح المعايير الإحصائية المتعلقة بالطابع النظامي في وضع إطار شامل، بما يتواءم مع أحدث المعايير الإحصائية، يشرح بصورة أوضح المعنى الإحصائي للطابع غير النظامي وكيفية ارتباط المفاهيم والعناصر الإحصائية المختلفة ببعضها البعض. وسيدعم الإطار إنتاج إحصاءات عن الطابع غير النظامي باستخدام كلتا الوحدتين الاقتصاديتين كوحدتين مرجعيتين (كمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مثلا) والأشخاص/الوظائف (فيما يتعلق بإحصاءات العمل، على سبيل المثال).

9 - وتلخص هذه الورقة اقتراح وضع إطار إحصائي بشأن الطابع غير النظامي بالصيغة التي أُعدَّت من خلال الفريق العامل التابع لمنظمة العمل الدولية. وهي تستند إلى الورقة الصادرة في عام 2021 المعنونة "الإطار المفاهيمي للإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد غير النظامي" التي عرضت ونوقشت خلال الاجتماع الثالث للفريق العامل التابع لمنظمة العمل الدولية. والاقتراح قيد المناقشة وسيوضع في صيغته النهائية خلال المؤتمر الدولي الحادي والعشرين الذي سيعقد في عام 2023[6].

ألف - هيكل الإطار

10 - لوضع إطار إحصائي شامل للاقتصاد غير النظامي، سيتم استحداث المفهوم النظري الأساسي، "الأنشطة الإنتاجية غير النظامية"، التي تعرف بأنها جميع الأنشطة الإنتاجية التي يقوم بها أشخاص ووحدات اقتصادية ولا تشملها ترتيبات نظامية - في القانون أو في الممارسة العملية. ويسهم المفهوم في تفسير المعنى الإحصائي للطابع غير النظامي ويؤدي إلى إيجاد صلة بين مختلف العناصر الإحصائية للإطار. وبناء على ذلك، يمكن أن نفهم مفهوم الاقتصاد غير النظامي على أنه يشمل جميع الأنشطة الإنتاجية غير النظامية التي يضطلع بها الأشخاص والوحدات الاقتصادية. فالمفهوم الأساسي للأنشطة الإنتاجية غير النظامية والمفهوم الشامل للاقتصاد غير النظامي يرسمان الحدود الإحصائية للطابع غير النظامي، كما يمكنان من إدماج مختلف أشكال العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر في الإطار.

11 - وهذا التعريف الواسع للاقتصاد غير النظامي يوسع الحدود الحالية للطابع غير النظامي من خلال الاعتراف أيضا بأن الأنشطة الواقعة خارج نطاق الحد الإنتاجي لنظام الحسابات القومية والمندرجة رغم ذلك ضمن نطاق الحد الإنتاجي العام لهذا النظام يمكن اعتبارها جزءا من الاقتصاد غير النظامي. وفي حين أن قياس العمالة غير النظامية، على النحو المحدد في المعايير المعتمدة في المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل، سيظل يحتل مركزا محوريا في الإطار الجديد، سيُمكن النطاق الجديد الأوسع للاقتصاد غير النظامي والأنشطة الإنتاجية غير النظامية من تجميع إحصاءات تتجاوز مفهومي القطاع غير النظامي والعمالة غير النظامية الأساسيين، ومن شأنها أن تكون ضرورية مثلا في تجميع إحصاءات عن جميع الأنشطة الإنتاجية غير النظامية ضمن نطاق الحد الإنتاجي لنظام الحسابات القومية كمدخلات في الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح هذا النطاق الأوسع إمكانية تحديد الفئات الأساسية من العمال غير المشمولين بمفهوم العمالة ولكنهم يندرجون في إطار الاقتصاد غير النظامي لاستكمال المفهوم الأساسي للعمل غير النظامي.

12 - ويخلق المفهوم الواسع للاقتصاد غير النظامي حاجة إلى استحداث مفهوم تكميلي أكثر تركيزا يقتصر على المفاهيم الإحصائية للطابع غير النظامي التي من شأنها عادة أن تكون هدفا لعملية ترمي إلى

(6) يمكن الاطلاع على مشروع القرار ومشروع الإطار المفاهيمي على الموقع التالي https://ilostat.ilo.org/events/working-group-for-the-revision-of-the-statistical-standards-of-informality/.

تحويلها إلى مفاهيم تحمل طابعا نظامياً، ومن ثم تكتسي أهمية قوية في مجال السياسات. أما مفهوم "الاقتصاد السوقي غير النظامي" الأكثر تقييدا الذي يشمل جميع الأنشطة الإنتاجية غير النظامية التي يقوم بها العمال والوحدات الاقتصادية لقاء أجر أو ربح، فإنه وضع ليشمل مفهومي العمالة غير النظامية والقطاع غير النظامي الأساسيين، على النحو الموضح أدناه:

نطاق الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد غير النظامي

<table>
<tr><td></td><td colspan="8">الأنشطة الإنتاجية غير النظامية</td></tr>
<tr><td>الإنتاج</td><td colspan="5">لقاء أجر أو ربح</td><td colspan="3">ليس لقاء أجر أو ربح</td></tr>
<tr><td>العمال</td><td colspan="5">قابلون للتحول إلى القطاع النظامي أو هم فيه بالفعل</td><td colspan="3">منظمون جزئيا أو غير خاضعين لأي تنظيم على الإطلاق ولكنهم قابلون للتنظيم</td></tr>
<tr><td></td><td colspan="8">العمل غير النظامي</td></tr>
<tr><td></td><td colspan="2">العمل النظامي الذي ينطوي على أنشطة غير نظامية جزئيا</td><td colspan="3">العمالة غير النظامية</td><td colspan="3" rowspan="2">• الإنتاج بغرض الاستخدام الخاص
• عمل التدرب غير المدفوع الأجر
• العمل التطوعي الذي يضطلع فيه بأنشطة إنتاجية غير نظامية [الفئات الأساسية]</td></tr>
<tr><td></td><td colspan="2">وظائف نظامية رئيسية أو ثانوية تنطوي على أنشطة غير نظامية جزئيا</td><td colspan="3">الوظائف الرئيسية أو الثانوية في القطاع غير النظامي</td></tr>
<tr><td>القيام بالعمل لصالح وحدات اقتصادية في القطاعات التالية:</td><td>القطاع النظامي</td><td>الأسر المعيشية التي يوجد بها عمال منزليون بأجر</td><td>القطاع النظامي</td><td>القطاع غير النظامي</td><td>الأسر المعيشية التي يوجد بها عمال منزليون بأجر</td><td>القطاع غير النظامي</td><td>القطاع النظامي</td><td>الأسر المعيشية، والمؤسسات غير النظامية غير الربحية</td></tr>
<tr><td>الاقتصاد السوقي غير النظامي</td><td colspan="5">العاملون في الاقتصاد السوقي غير النظامي</td><td colspan="3"></td></tr>
<tr><td>الاقتصاد غير النظامي</td><td colspan="8">العاملون في الاقتصاد غير النظامي</td></tr>
<tr><td>الوحدات الاقتصادية</td><td colspan="8">الإنتاج غير النظامي</td></tr>
<tr><td rowspan="5">مدخلات العمل</td><td colspan="2" rowspan="3">القطاع النظامي الذي ينطوي على إنتاج غير نظامي جزئيا مقابل أجر أو ربح</td><td colspan="2" rowspan="3">القطاع غير النظامي</td><td colspan="4">قطاع إنتاج الأسر المعيشية لأغراض الاستخدام الخاص والاستخدام المجتمعي</td></tr>
<tr><td rowspan="2">الأسر المعيشية التي تشغل موظفين</td><td colspan="3">الأسر المنتجة لأغراض الاستخدام النهائي الخاص</td></tr>
<tr><td colspan="3">المؤسسات غير النظامية غير الربحية</td></tr>
<tr><td colspan="2">العمالة غير النظامية</td><td colspan="2">العمالة غير النظامية</td><td colspan="3">العمل التطوعي غير النظامي</td></tr>
<tr><td colspan="2">عمل التدرب غير النظامي غير المدفوع الأجر</td><td colspan="2">عمل التدرب غير النظامي غير المدفوع الأجر</td><td></td><td colspan="3">أعمال الإنتاج لأغراض الاستخدام الخاص</td></tr>
<tr><td colspan="2">العمل التطوعي غير النظامي</td><td colspan="2">العمل التطوعي غير النظامي</td><td></td><td colspan="3"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">العلاقة بنظام الحسابات القومية لعام 2008</td><td colspan="5">الحد الإنتاجي لنظام الحسابات القومية</td><td>السلع</td><td>الخدمات</td></tr>
<tr><td colspan="8">الحد الإنتاجي العام لنظام الحسابات القومية</td></tr>
<tr><td>الاقتصاد السوقي غير النظامي</td><td colspan="5">الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد السوقي غير النظامي</td><td colspan="3" rowspan="2"></td></tr>
<tr><td>الاقتصاد غير النظامي</td><td colspan="5">الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير النظامي</td></tr>
</table>

باء - القطاع النظامي والقطاع غير النظامي وقطاع إنتاج الأسر المعيشية لأغراض الاستخدام الخاص والاستخدام المجتمعي

13 - تُحدَّد القطاعات الثلاثة المختلفة، وهي القطاع النظامي والقطاع غير النظامي وقطاع إنتاج الأسر المعيشية لأغراض الاستخدام الخاص والاستخدام المجتمعي استناداً إلى بعدين أساسيين: الوجهة المقصودة للإنتاج والمركز النظامي للوحدة الاقتصادية (انظر الجدول 1).

14 - فالوجهة المقصودة للإنتاج تعكس ما إذا كان الإنتاج موجها بشكل رئيسي للسوق بهدف تحقيق ربح. وتشمل أنواع الإنتاج غير الموجه للسوق بغرض تحقيق ربح ما يلي: الإنتاج الذي يستهدف الاستخدام الخاص النهائي بصفة أساسية، والإنتاج الموجه أساسا للسوق ولكن لغرض غير ربحي، والإنتاج غير السوقي لغرض الاستخدام النهائي من جانب أسر معيشية أخرى في المقام الأول.

15 - ويعكس المركز النظامي للوحدة الاقتصادية ما إذا كانت السلطات الحكومية تعترف رسمياً بالوحدة كجهة منتجة متمايزة للسلع أو الخدمات، ومن ثم تكون مشمولة بترتيبات نظامية توضع لحماية أنشطة الوحدة الاقتصادية ككيان منتج وكذلك لتنظيم أعمالها.

الجدول 1

الاشتقاق المفاهيمي للقطاعات الثلاثة على أساس البعدين

		الإنتاج الموجه بشكل رئيسي للسوق	
		نعم	***لا***
وحدة اقتصادية معترف بها رسمياً	**نعم**	القطاع النظامي	القطاع النظامي
	لا	القطاع غير النظامي	قطاع إنتاج الأسر المعيشية لأغراض الاستخدام الخاص والاستخدام المجتمعي

16 - واستنادا إلى البعدين، يمكن تعريف القطاعات الثلاثة تعريفا يتوخى عدم التداخل بينها على النحو التالي[7]:

القطاع النظامي: يتألف من وحدات اقتصادية معترف بها رسمياً كجهات إنتاج متمايزة للسلع والخدمات بغرض الاستهلاك من قبل آخرين، بغض النظر عن الوجهة المقصودة للإنتاج.

القطاع غير النظامي: يتألف من وحدات اقتصادية يكون إنتاجها موجها أساسا إلى السوق بغرض تحقيق ربح، ولكن لا يعترف بها نظاميا كجهات منتجة لسلع وخدمات تختلف عن إنتاج الأسر المعيشية المالكة - المشغلة لأغراض الاستهلاك الخاص.

قطاع إنتاج الأسر المعيشية لأغراض الاستخدام الخاص والاستخدام المجتمعي: يتألف من وحدات اقتصادية غير معترف بها رسمياً كوحدات متمايزة منتجة للسلع والخدمات، ولا يستهدف إنتاجها السوق بصفة أساسية.

(7) للاطلاع على تعاريف أكثر تفصيلا للقطاعات الثلاثة، انظر المرفق 3 لوثيقة المعلومات الأساسية المرفقة بهذا التقرير.

تغيير نطاق القطاع غير النظامي

17 - يسفر تغيير صيغة عتبة الإنتاج السوقي المستخدمة في المعايير الحالية للطابع غير النظامي من "بعض" الإنتاج الموجه إلى السوق إلى تعبير "بصفة أساسية" عن تقليص نطاق القطاع غير النظامي. وهذا يشكل مواءمة هامة بين مفهوم الإنتاج السوقي والتعاريف المستخدمة في نظام الحسابات القومية والقرار المتعلق بإحصاءات العمل والعمالة والاستغلال الناقص للعمل الذي اعتمد في المؤتمر التاسع عشر. ويستبعد استخدام عتبة تستند إلى الغرض الرئيسي المقصود من الإنتاج الأسر المعيشية المنتجة لأغراض الاستخدام الخاص النهائي من القطاع غير النظامي. ولذلك فإن أعمال الإنتاج لأغراض الاستخدام الخاص على النحو المحدد في ذلك القرار لن تتم داخل القطاع غير النظامي بل في قطاع إنتاج الأسر المعيشية لأغراض الاستخدام الخاص والاستخدام المجتمعي.

18 - ويشمل التعريف الحالي للقطاع غير النظامي خيار استبعاد الأنشطة الزراعية من القطاع غير النظامي بسبب تحديات عملية من قبيل زيادة تكاليف جمع البيانات، والحاجة إلى تكييف أساليب جمع البيانات، من بين تحديات أخرى. ولكن نظرا لأهمية الاعتراف بالإنتاج الزراعي غير النظامي الموجه أساسا للسوق كجزء من القطاع غير النظامي وأهمية قياسه، يقترح حذف هذا الخيار من المعايير الجديدة. ويتماشى ذلك مع الممارسة الحالية لمعظم البلدان ومن شأنه أن يسهم في قياس أكثر شمولا للقطاع غير النظامي وكذلك للعمالة غير النظامية. ولذلك يقترح التأكيد على أن المؤسسات في القطاع غير النظامي يمكنها أن تمارس أي نوع من الأنشطة الإنتاجية، الزراعية وغير الزراعية، مادامت موجهة للسوق بصفة أساسية. ويقترح تطبيق نفس مجموعة المعايير المستخدمة للإدماج في القطاع غير النظامي على الأنشطة الزراعية وكذلك الأنشطة غير الزراعية. غير أن البلدان قد تكون لديها أنظمة خاصة تتعلق بالأنشطة الزراعية، بما في ذلك المتطلبات الخاصة للتسجيل أو السجلات الزراعية المتخصصة. وقد يستدعي ذلك قيام البلدان بتطويع المعايير لضمان مراعاة هذه الخصوصيات الوطنية.

تعزيز المعايير التشغيلية المستخدمة في تعريف القطاعين غير النظامي والنظامي

19 - تستند المعايير التشغيلية المستخدمة في تعريف المركز النظامي للوحدة الاقتصادية إلى حد كبير إلى المعايير القائمة بالفعل المستخدمة في تعريف القطاع غير النظامي في القرار المتعلق بإحصاءات العمالة في القطاع غير النظامي الذي اتخذ في المؤتمر الخامس عشر. بيد أنه يقترح تقديم عدة إيضاحات طفيفة لمختلف المعايير، بما في ذلك استبعاد إمكانية قيام المؤسسات غير النظامية الحالية بتعيين موظفين من القطاع النظامي، وتقديم توصيات أوضح بشأن ما ينبغي للبلدان أن تنظر فيه عند تطبيق المعيار الرئيسي للتسجيل، وربط معيار امتلاك مجموعة كاملة من الحسابات بحيازة حسابات لأغراض ضريبية. وتهدف هذه التغييرات إلى تعزيز المعايير بربطها بشكل أوثق بالمفهوم الأساسي للأنشطة الإنتاجية غير النظامية وزيادة المواءمة بين البلدان عن طريق توفير مدخلات محسَّنة بشأن كيفية تطبيق المعايير عند أخذ السياقات الوطنية في الاعتبار.

قطاع إنتاج الأسر المعيشية لأغراض الاستخدام الخاص والاستخدام المجتمعي

20 - يكمل قطاع إنتاج الأسر المعيشية لأغراض الاستخدام الخاص والاستخدام المجتمعي تصنيف الوحدات الاقتصادية. فهو يشمل أولاً الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها الأسرة المعيشية أو تلك التي يضطلع

بها أفراد الأسرة خارج نطاق الأسرة المعيشية ويكون المقصود بها أساسا أن تستخدم لأغراض استهلاك الأسرة المعيشية أو أفراد الأسرة الذين يعيشون خارج الأسرة المعيشية. ثانيا، يشمل القطاع أيضا العمل التطوعي المباشر، الذي يشير إلى الإنتاج غير السوقي من جانب أسرة واحدة لأغراض استخدام الأسر المعيشية الأخرى، فضلا عن المؤسسات غير الربحية في القطاع غير النظامي. ويعكس مصطلح "قطاع إنتاج الأسر المعيشية لأغراض الاستخدام الخاص والاستخدام المجتمعي" المقترح عدم الاقتصار على إدراج الإنتاج بغرض الاستخدام الخاص في القطاع، بل إدراج بعض أنواع العمل التطوعي في هذا القطاع أيضا، مما يشير إلى أن هذا القطاع يشمل إنتاج الأسر المعيشية لأغراض الاستخدام الخاص وكذلك لأغراض استخدام الأسر المعيشية الأخرى.

جيم - العمل غير النظامي

21 - العمل غير النظامي، الذي يُعرف بأنه جميع الأنشطة الإنتاجية التي يقوم بها أشخاص - في القانون والممارسة العملية - ولا تشملها الترتيبات النظامية، هو مفهوم شامل واسع النطاق يعكس الاقتصاد غير النظامي من منظور الأشخاص/العمال. ومن شأنه أن يشمل أنشطة إنتاجية تعرف بأنها عمالة بينما هي في القانون وفي الممارسة العملية غير مشمولة بترتيبات نظامية موضوعة لتحديد مسؤوليات الوحدات الاقتصادية والعمال والتزاماتهم وحمايتهم. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل المفهوم الواسع للعمل غير النظامي الأنشطة الإنتاجية التي يضطلع بها بقصد مغاير لتوليد الأجر أو تحقيق الربح. ومن شأن ذلك أن يشمل أعمال الإنتاج بغرض الاستخدام الخاص، والعمل التطوعي، وعمل التدرب غير المدفوع الأجر، وغير ذلك من أنشطة العمل التي لا تغطيها ترتيبات نظامية من قبيل اللوائح والأحكام التي تعزز العمل أو تُيسِره وتحمي الأفعال التي تصدر عن العامل ومهامه الوظيفية وتُنظِّمها.

22 - وينبغي النظر إلى العمل غير النظامي على أنه مفهوم شامل لا يقصد قياسه برمته. فهو مفهوم واسع النطاق يسمح بتحديد مجموعة فرعية من العناصر الأساسية التي يتعين قياسها بصورة منتظمة لتوفير الإحصاءات اللازمة لأغراض وضع السياسات. وإلى جانب المفهوم الأساسي للعمل غير النظامي، سيشمل ذلك فئات أساسية للعمل غير المدفوع الأجر تكمل المفهوم الأساسي للعمالة غير النظامية. ومنها عمل التدرب غير المدفوع الأجر والإنتاج الكفافي للمواد الغذائية.

دال - العمالة غير النظامية

23 - استنادا إلى المفهوم الأساسي للأنشطة الإنتاجية غير النظامية وتعريف العمل غير النظامي، يمكن تعريف العمالة غير النظامية بأنها أي نشاط غير مشمول فعليا بترتيبات نظامية ويقوم به شخص لإنتاج سلع أو تقديم خدمات لقاء أجر أو ربح. وتتألف العمالة غير النظامية من أنشطة تتصل بوظائف غير نظامية غير مشمولة فعلياً بترتيبات نظامية مثل القوانين التجارية، وإجراءات الإبلاغ عن الأنشطة الاقتصادية، وقوانين العمل، وقوانين الضمان الاجتماعي التي تهدف إلى تنظيم وحماية الوحدات الاقتصادية والعمال. وهذا يؤدي إلى إيجاد صلة بين تعريف العمالة غير النظامية، وتعاريف الوظائف غير النظامية، والتصنيف الدولي لمركز العمالة على النحو المحدد في التصنيف الدولي لمركز العمالة-18، وذلك لأن تعريف الوظائف غير النظامية يجب أن يكون متعلقا بنوع الوظيفة التي يشغلها الشخص. وللاطلاع على لمحة عامة أكثر تفصيلا بشأن التعاريف الإجرائية المقترحة للوظائف غير النظامية والوظائف النظامية، انظر المرفق 3 من وثيقة المعلومات الأساسية المرفقة بهذا التقرير.

24 - وفيما يتعلق بالعمال المستقلين، ينبع تعريف الوظائف غير النظامية/النظامية من تصنيف الوحدة الاقتصادية التي يملكها العامل المستقل ويشغلها. وكما هو مبين في الجدول 2، فإن هذا يعني أن الوظيفة التي يشغلها العامل المستقل تشكل وظيفة نظامية إذا كانت المؤسسة التي يملكها وحدة اقتصادية نظامية وتشكل وظيفة غير نظامية إذا كانت المؤسسة التي يملكها ويشغلها غير نظامية. وتكون هذه الصلة مباشرة بدرجة أقل إلى حد ما فيما يتعلق بالعمال لحساب الغير. فالعمال لحساب الغير، أي المتعاقدون التابعون والموظفون والعمال المساهمون من الأسر، يشغلون وظائف غير نظامية عند تصنيفهم في القطاع غير النظامي، ولكن قد تكون لديهم وظائف غير نظامية أو أخرى نظامية في القطاع النظامي. غير أنه في حالة المتعاقدين التابعين والعمال المساهمين من الأسر، ما زال هذا الأمر قيد المناقشة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يحصل الموظفون على وظائف غير نظامية/نظامية من خلال العمل لحساب أسرة معيشية.

الجدول 2

مركز العمالة فيما يتعلق بالوظائف غير النظامية/النظامية حسب القطاع

	الوظيفة حسب مركز العمالة									
	العاملون المستقلون (أرباب العمل، والعاملون لحسابهم الخاص)				*العمال لحساب الغير*					
	مالكو الشركات - المشغلون لها	*العمال المستقلون في المؤسسات السوقية للأسر المعيشية*			*المتعاقدون التابعون*		*الموظفون*		*العمال المساهمون من الأسر*	
القطاع الذي يتم فيه تصنيف العامل	*العمالة النظامية*	*العمالة غير النظامية*	*العمالة النظامية*	*العمالة غير النظامية*	*العمالة النظامية*	*العمالة غير النظامية*	*العمالة النظامية*	*العمالة غير النظامية*	*العمالة النظامية*	*العمالة غير النظامية*
القطاع النظامي				1(أ)	(أ)	2		3		
القطاع غير النظامي		4		5		6		7		
قطاع إنتاج الأسر المعيشية لأغراض الاستخدام الخاص والاستخدام المجتمعي						8				

ملاحظة: تشير الخانات المظلَّلة باللون الرمادي الداكن إلى الوظائف التي لا توجد، بحكم تعريفها، في الوحدات الاقتصادية الموجودة في القطاع المحدد. وتشير الخانات المظلَّلة باللون الرمادي الفاتح إلى الوظائف النظامية. وتتألف العمالة غير النظامية من وظائف غير نظامية ترد في الخانات المرقمة من 1 إلى 8.

(أ) ما زال النقاش جارياً بشأن الاعتراف بوجود وظائف نظامية في صفوف العمال المساهمين من الأسر وتعريف الوظائف غير النظامية/النظامية فيما يتعلق بالمتعاقدين التابعين المصنفين في القطاع النظامي.

تعزيز تعريف الوظائف غير النظامية/النظامية للموظفين

25 - يشمل تعريف الوظائف غير النظامية/النظامية للموظفين في إطار المعايير الحالية درجة عالية نسبيا من المرونة فيما يتعلق بكيفية تطبيق البلدان للتعريف. ولزيادة تعزيز هذا التعريف، سيكون من الضروري المساهمة في زيادة المواءمة بين البلدان عن طريق تقديم توصيات أوضح بشأن المعايير التي ينبغي أن تعطيها البلدان الأولوية. وفي الوقت نفسه، سيكون من الضروري الاحتفاظ بدرجة معينة من المرونة تتيح للبلدان الفرصة لتطبيق التعريف على نحو فعال يأخذ في الاعتبار قوانين العمل الوطنية ونظم الحماية الاجتماعية.

26 - وينبغي أن يستند الاقتراح إلى أرضية مشتركة بين البلدان التي تجنح إلى تفضيل استخدام مساهمة أرباب العمل في التأمين الاجتماعي والحصول على إجازات سنوية وإجازات مرضية مدفوعة الأجر،

وذلك بالاعتراف بأن هذه المعايير ينبغي أن تُعطى الأولوية ويمكن دعمها بمعايير إضافية، حسب السياق القطري، إذا اعتبرت مفيدة. ويهدف هذا النهج إلى تحقيق توازن بين الحاجة إلى الاحتفاظ ببعض المرونة حتى يتسنى للبلدان تطويع التعريف الإجرائي للوظائف غير النظامية التي يشغلها موظفون، وفي الوقت نفسه زيادة مستوى المواءمة بين البلدان وضمان إمكانية وضع تقديرات عالمية وإقليمية فضلا عن سلسلة منسقة بشأن العمل غير النظامي.

دمج المتعاقدين التابعين

27 - يشكل "المتعاقدون التابعون" فئة جديدة في التصنيف الدولي لمركز العمالة-18 تم استحداثها بالتزامن مع اعتماد القرار المتعلق بإحصاءات علاقات العمل في المؤتمر العشرين، الذي عقد في عام 2018. ويقف المتعاقدون التابعون على الحدود الفاصلة بين تصنيفهم كموظفين وكعمال لحسابهم الخاص. ويُعرَّفون بأنهم عمال يوظفون من أجل الربح بموجب اتفاقات تجارية ويتبعون كيانا آخر يمارس الرقابة على أنشطتهم ويستفيد مباشرة من العمل (القرار المتعلق بإحصاءات علاقات العمل، الفقرة 35).

28 - واستنادا إلى المناقشات التي جرت داخل الفريق العامل التابع لمنظمة العمل الدولية، يبدو أن تسجيل الوحدة الاقتصادية وتسجيل المتعاقد التابع لأغراض ضريبية هما معياران مفيدان في تعريف الوظائف غير النظامية التي يشغلها هؤلاء العمال. وإذا كان المتعاقد التابع صاحب مؤسسة نظامية أو كان مسجلا كعامل لأغراض ضريبية، فيمكن اعتباره كيانا معترفا به رسميا وبالتالي جزءا من القطاع النظامي. ولكن إذا لم يكن الأمر كذلك، ينتفي وجود أي اعتراف رسمي بالمؤسسة أو العامل ويُصنَّف العامل في القطاع غير النظامي. وفي حين يبدو واضحا أن المتعاقدين التابعين المصنفين في القطاع غير النظامي (أي الذين لا يملكون مؤسسة نظامية وغير مسجلين فيما يتعلق بالضرائب) لديهم وظائف غير نظامية، فإن مجموعة الظروف التي يمكن في ضوئها اعتبارهم شاغلين لوظائف نظامية تحتاج إلى مزيد من المناقشات داخل الفريق العامل التابع لمنظمة العمل الدولية.

التعريف الإجرائي للوظائف غير النظامية والوظائف النظامية للعمال المساهمين من الأسر

29 - وفقا للتعريف الحالي للعمالة غير النظامية، يشغل العمال المساهمون من الأسر، بشكل تلقائي، وظائف غير نظامية بسبب الطابع غير النظامي لوظائفهم. وسيكون من المهم المحافظة على هذه الممارسة لأن بلدانا كثيرة ليست لديها أية ترتيبات نظامية للعمال المساهمين من الأسر، من قبيل إتاحة إمكانية تسجيل العامل والمساهمة في التأمين الاجتماعي وإتاحة إمكانية الحصول على استحقاقات العمل. وفي الوقت نفسه، هناك بلدان (وإن كان عددها قليلا على الأرجح) نفذت ترتيبات نظامية تستهدف تلك الفئة. وقد يكون من المهم في تلك البلدان التسليم بإمكانية اعتبار أن العمال المساهمين من الأسر يشغلون وظائف نظامية ومن ثم يمكن أن يكونوا مصدرا للبيانات عن نطاق هذه الترتيبات. ويُناقش حاليا في إطار الفريق العامل الاقتراح المتعلق بالإبقاء على النهج الحالي، المتمثل في تعريف الوظائف التي يشغلها العمال المساهمون من الأسر بشكل تلقائي بأنها غير نظامية مع السماح باستثناء في البلدان التي توجد فيها ترتيبات نظامية، يمكن بموجبه اعتبار تلك الوظائف نظامية.

الأنشطة الإنتاجية غير النظامية داخل الوظائف النظامية والوحدات الاقتصادية النظامية

30 - يقترح مفهوم "الأنشطة الإنتاجية غير النظامية جزئيا" كمفهوم مُكمِّل لمفهومين أساسيين هما العمالة غير النظامية والقطاع غير النظامي، وقد يكون من المهم تقديره، حسب السياق القطري. ومن شأن الأنشطة الإنتاجية غير النظامية جزئيا أن تشمل، فيما يتعلق بالوظائف النظامية، الحالات التي يكون فيها الشخص لديه وظيفة نظامية تغطي فيها الترتيبات النظامية أجزاء من العمل الذي يؤديه العامل بينما لا تغطي أجزاء أخرى (مثلا عندما يكون جزء من العمل غير معلن عنه وغير مشمول بالحماية الاجتماعية، واستحقاقات العمل، وما إلى ذلك).

هاء - الطابع غير النظامي وأشكال العمل غير المدفوع الأجر

31 - من الممكن أن يشمل المفهوم الأساسي للأنشطة الإنتاجية غير النظامية جميع الأنشطة التي تعُرَّف بأنها عمل، مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر. وهذا ليس تغييرا في حد ذاته بالمقارنة بتعريف العمالة غير النظامية الوارد في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعريف الإحصائي للعمالة غير النظامية التي اعتمدها المؤتمر السابع عشر، والذي يشمل، على الأقل من الناحية المفهومية، جميع الأنشطة ضمن نطاق الحد الإنتاجي لنظام الحسابات القومية. وبعبارة أخرى، يشمل التعريف الحالي للعمالة غير النظامية أيضا جزءا من الأنشطة التي تعرف الآن بأنها أعمال إنتاج لأغراض الاستخدام الخاص، وعمل تدرب غير مدفوع الأجر، وعمل تطوعي. ويتمثل الفرق الرئيسي في أنه مع صدور قرار حول إحصاءات العمل، والعمالة، والاستغلال الناقص للعمل أصبحت جميع الأنشطة التي يضطلع بها الأشخاص ضمن الحد الإنتاجي العام لنظام الحسابات القومية الآن عملا معترفا به. ولذلك، فإن مفهوم العمل غير النظامي يمتد ليشمل أيضا، على سبيل المثال، توفير الخدمات لأغراض الاستخدام الخاص وكذلك العمل التطوعي المباشر.

تحديد الطابع غير النظامي من بين أشكال عمل أخرى غير العمالة

32 - يبدو واضحا من وجهة نظر إحصائية أن الهدف من إدراج أشكال أخرى من العمل غير العمالة ضمن إطار الطابع غير النظامي ليس هو أن تُولِد البلدان تقديرات عن جميع الأعمال غير النظامية ومكوناتها المختلفة، بما في ذلك العمل التطوعي غير النظامي وأعمال الإنتاج غير النظامية لأغراض الاستخدام الخاص، من بين أعمال أخرى. فلن تكون هذه البيانات ذات مغزى في توجيه السياسات، بالنظر إلى أن الطابع غير النظامي يرجح أن يكون هو الطابع التلقائي المميز لحالة أشكال العمل الأخرى من غير العمالة. وفي الوقت نفسه، يبدو أن هناك حججا قوية تسوغ الاعتراف إحصائيا بأن العمل غير المدفوع الأجر هو عمل غير نظامي، ويمكن اعتباره أيضا، في بعض الحالات، عملا نظاميا غير مدفوع الأجر.

33 - ومن شأن الاعتراف بوجود الطابع غير النظامي أيضا فيما يتعلق بأشكال العمل غير المدفوع الأجر أن يكون مهما من منظور نظام الحسابات القومية حتى يتسنى إعداد تقدير شامل لجميع الأنشطة الإنتاجية غير النظامية كمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. ومازالت الأنشطة الإنتاجية غير النظامية من غير العمالة ضمن الحد الإنتاجي لنظام الحسابات القومية، تشكل جزءا من الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة هامة في اقتصادات البلدان. ويوائم مفهوم العمل غير النظامي الإطار مع احتياجات نظام الحسابات القومية، ويعترف بأن العمل غير النظامي غير المدفوع الأجر هو مدخل العمل للوحدات

الاقتصادية في القطاع النظامي والقطاع غير النظامي وقطاع إنتاج الأسر المعيشية لأغراض الاستخدام الخاص والاستخدام المجتمعي.

34 - ومن منظور اجتماعي إحصائي، يرجح أن يكون للمفهوم الشامل للعمل غير النظامي أهمية أقل في حد ذاته. غير أن هذا المفهوم يهيئ المجال للتحديد الإحصائي للفئات الأساسية للعمل غير النظامي غير المدفوع الأجر التي تحظى بأهمية إحصائية خاصة، ويتيح قياسها بقدر من الانتظام، من أجل استكمال مفهوم العمالة غير النظامية. وستشمل الفئات الأساسية منتجي المواد الغذائية الكفافية والمتدربين غير المأجورين، وهما فئتان هامتان كان يتم إدراجهما فيما مضى في مفهوم العمالة غير النظامية ولكنهما مستبعدتان حاليا من مفهوم العمل.

35 - وبالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار الاعتراف بأن ثنائية الطابع النظامي والطابع غير النظامي يمكن أن توجد فيما يتعلق بمختلف أشكال العمل غير المدفوع الأجر اعترافا هاما في حد ذاته. فهو يتيح إمكانية إجراء تقييم، حسب السياق القطري والحاجة، لنطاق أية ترتيبات نظامية توضع لتيسير وحماية أنواع محددة من العمل غير المدفوع الأجر، وإمكانية تطبيق هذه الثنائية في المجالات التي تتداخل مع أشكال مختلفة من العمل، متى كانت هناك حاجة إلى ذلك. ويمكن أن تشمل هذه المجالات تقييما للعمل في مجال الرعاية أو الإنتاج الزراعي أو العمل في المنصات الرقمية من منظور الطابع غير النظامي/النظامي، إذا كان ذلك مناسبا.

تقديم المزيد من التوجيهات بشأن التعاريف الإحصائية للعمل غير النظامي/النظامي غير المدفوع الأجر

36 - في حين أن الترتيبات النظامية المتعلقة بالعمالة مفهوم واضح نسبيا، فإن من الأصعب تحديد الترتيبات النظامية فيما يتعلق بمختلف أشكال العمل غير المدفوع الأجر. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد سوى خبرة محدودة بين المكاتب الإحصائية الوطنية في تحديد الطابع غير النظامي/النظامي فيما يتعلق بأشكال العمل الأخرى غير العمالة. وفي ضوء هذه الحالة، يبدو أن الطريق إلى الأمام يتمثل في وضع تعاريف مرنة مرتبطة بالمفهوم الأساسي للأنشطة الإنتاجية غير النظامية لتيسير كيفية فهم الطابع غير النظامي/النظامي إحصائيا فيما يتعلق بمختلف أشكال العمل غير المدفوع الأجر.

37 - ومن شأن وضع تعاريف مرنة أن يتيح للبلدان وغيرها من الجهات المعنية بجمع البيانات زيادة توضيح كيفية فهم الطابع غير النظامي من الناحية الإحصائية وقياسه من الناحية التشغيلية، تبعا للهدف المحدد والحاجة إلى البيانات، ومن ثم يتيح لها اكتساب خبرة قيّمة. ويمكن اعتبار ذلك خطوة أولى هامة نحو توفير معايير إحصائية بشأن العمل غير النظامي فيما يتعلق بأشكال العمل غير المدفوع الأجر. وتضمن هذه الخطوة أن يكون الإطار قويا بما يكفي للاستجابة لاحتمال زيادة الاهتمام السياساتي بالترتيبات النظامية فيما يتعلق بهذه الأنواع من الأنشطة، ليتجاوز بذلك مجرد تلبية الحاجة الحالية إلى بيانات عن الفئات الأساسية للعمل غير النظامي غير المدفوع الأجر.

رابعا - إطار المؤشرات

38 - من بين أهم الأهداف المتعلقة بجمع البيانات عن الطابع غير النظامي دعم ورصد السياسات الرامية إلى تحسين ظروف عمل العمال في قطاع العمالة غير النظامية والنظامية على السواء، والمساهمة في إضفاء الطابع النظامي على الاقتصاد السوقي غير النظامي ومعالجة أوجه النقص في فرص العمل

اللائق. وبينما تسهم ثنائية الطابع غير النظامي والنظامي في تحقيق ذلك الهدف، مازالت هناك حاجة قوية إلى توفير بيانات أكثر دقة تعطي فهما أفضل لحالة العمال غير النظاميين والنظاميين.

39 - ولتلبية تلك الحاجة، يجري وضع إطار مؤشرات لدعم القرار الجديد. ويتمحور هذا الإطار حول خمسة أبعاد مختلفة: نطاق الطابع غير النظامي، وبنيته، وأوجه النقص في فرص العمل اللائق، والضعف السياقي، وغير ذلك من العوامل الهيكلية. ويتضمن كل بعد مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي توصف بأنها مؤشرات أساسية للغاية من شأنها في الغالب أن تكون مدرجة بالفعل في مصادر البيانات الموجودة، فضلا عن مؤشرات إضافية يمكن أن تكون ذات صلة بدعم التحليل، حسب السياق الوطني والاحتياجات وتحديد الأولويات والمصادر الإحصائية المتاحة. وبينما سيدرج بعض أهم المؤشرات الرئيسية الأساسية في القرار، سوف يدرج العديد من المؤشرات في إطار المؤشرات الداعمة. وهذا يضمن المرونة ويفسح المجال لمواصلة تطوير إطار المؤشرات إلى ما بعد المؤتمر الحادي والعشرين الذي سيعقد في عام 2023.

خامساً - الخطوات التالية

40 - لم يتم بعد إنجاز العمل على وضع المعيار الجديد المتعلق بالإحصاءات ذات الصلة بالاقتصاد غير النظامي. ومن المتوخى في عام 2022 أن يُعقد اجتماع رابع ونهائي للفريق العامل لإحراز مزيد من التقدم بشأن بعض المسائل المتبقية. وستعقد قبل ذلك الاجتماع سلسلة من الاجتماعات الإقليمية في جميع المناطق للحصول على مدخلات خاصة بكل منطقة بشأن الاقتراح، مما يشكل خطوة أساسية لضمان كفاءة الإطار الجديد وإمكانية تطويعه ليلائم الفروق بين المناطق.

41 - وفي بداية عام 2023، سيناقش الاقتراح خلال اجتماع ثلاثي للخبراء يُعقد رسميا ويضم ممثلين عن البلدان وممثلي العمال وممثلي أرباب العمل. وسيطرح بعد ذلك اقتراح على المؤتمر الحادي والعشرين بوضع مجموعة جديدة من المعايير لمناقشته وإدخال تعديلات عليه واعتماده.

42 - وبالتوازي مع عملية التنقيح الجارية، تعمل منظمة العمل الدولية على تطوير أساليب محسَّنة لجمع البيانات لقياس العمالة غير النظامية. وستستخدم النتائج لدعم البلدان في تنفيذ المعايير الجديدة وتحسين قياس الطابع غير النظامي، ولا سيما من منظور المساواة بين الجنسين. ويرد في المرفق 4 من وثيقة المعلومات الأساسية المرفقة بهذا التقرير وصف إضافي لمشروع توليد إحصاءات الطابع غير النظامي، التي يجري من خلالها الاضطلاع بالعمل المنهجي.

سادسا - الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

43 - **اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:**

(أ) الإحاطة علما بالعمل الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية والفريق العامل التابع لها من أجل تنقيح معايير الإحصاءات المتعلقة بالطابع غير النظامي؛

(ب) تشجيع البلدان على دعم عمليات وضع مجموعة جديدة من المعايير ذات الصلة بالإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد غير النظامي، ستناقش في المؤتمر الدولي الحادي والعشرين لخبراء إحصاءات العمل، الذي سيعقد في عام 2023؛

(ج) تقديم إرشادات وآراء بشأن اقتراح توسيع الإطار الإحصائي الحالي المتعلق بالطابع غير النظامي من خلال الاعتراف بأن إنتاج السلع بغرض الاستخدام الخاص وتقديم الخدمات بغرض الاستخدام الخاص يمكن اعتبارهما نشاطين إنتاجيين غير نظاميين في إطار الاقتصاد غير النظامي؛

(د) تقديم إرشادات وآراء بشأن الاقتراح الداعي إلى التوصية بإدراج الأنشطة الزراعية في القطاع غير النظامي متى استوفت هذه الأنشطة شروط اعتبارها وحدة منتجة في السوق غير النظامي.